

قرر :

مادة ١ — يؤذن لوزير الخزانة — نيابة عن الحكومة — في أن يضمن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية لدى البنك الأهلي المصري في فرض مقداره ٢٥٠٠٠ (خمسة وعشرون ألفاً من الجنيهات) وذلك بالشروط والأوضاع التي يعينها الوزير بقرار منه.

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به فيإقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر براسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٩٥٩ سبتمبر)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٢ لسنة ١٩٥٩

بتعدل الرسوم الجمركية والرسم القبضي على بعض الأصناف
في الإقليم المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجمركية
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ بوضع تعريفة جديدة
للرسوم الجمركية والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ بفرض رسم قبضي على
جميع البضائع الواردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن استقرار العمل بالتعريفة
الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها في الإقليم المصري حتى ٦ أكتوبر
سنة ١٩٥٩ ،

وعلى ما أرته مجلس الدولة ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٤٩ لسنة ١٩٥٩

بإفادة أهالي المنطقة الجنوبيّة من محافظة البحر الأحمر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩٥٩ بربط ميزانية
الإقليم الجنوبي للسنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ،

قرر :

مادة ١ — ينضم على اعتبار القسم ٢٩ (مغزوفات غير متلورة)
بتكليف المواد التموينية اللازمة لإفادة أهالي المنطقة الجنوبيّة من محافظة
البحر الأحمر حدود مليون ٣٠٠ ج .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر براسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٩٥٩ سبتمبر)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٠ لسنة ١٩٥٩

في شأن صنان الحكومة للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية
لدى البنك الأهلي المصري في فرض مقداره خمسة وعشرون ألفاً
من الجنيهات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين
المعدلة له ،

وعل على مجلس الوزراء الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء اتحاد
عام للغرف التجارية المصرية ،

وعل على ما أرته مجلس الدولة ،

قرار:

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٦١ وبالفقرة الأولى من المادة ٦٢ من المرسوم رقم ١١ الصادر في ١٩٥٥/١٢ المشار إليه الصنان الآتيان :
 «مادة ٦١ - يبلغ المكfonون الذين ظادروا البلاد دون كفالته الدعوة للسوق من قبل وزارة الحربية عن طريق وزارة الخارجية ، أما الذين ظادروا البلاد بموافقة مديرية التجنيد العامة وفقاً لأحكام قانون خدمة العلم ف يتم تبليغهم الدعوة للسوق بواسطة كفلائهم .

ويجري السوق وفق الأحكام الفصل السابع من الباب الأول من هذا المرسوم وتكون نفقات السفر والتقل من محلات إقامة المكfonين إلى مراكز السوق الخديدة من قبل وزارة الحربية على عاتقهم » .

«مادة ٦٢ فقرة أولى - يعبر مختلفاً عن السوق كل مكلف دعي للسوق ولم يأت الدعوة خلال المهلة الخديدة فيها بل وذلك اعتباراً من تاريخ تبليغه أو تبليغ كفولة الدعوة » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٩٥٩ (١٣٧٩) سبتمبر ١٩٥٩

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٧ لسنة ١٩٥٩

بيان إضافة وظائف جديدة إلى ملاك وزارة الصحة لتأمين الخدمات الصحية في المحافظات الخديدة في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦٨ تاريخ ١٩٥٧/١١/١٨ القاضي باحداث محافظتين إحداهما في إدلب ومركزها مدينة إدلب ، والثانية في الرقة ومركزها مدينة الرقة ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٩ تاريخ ١٩٥٦/٧/١٠ القاضي باحداث منطقة ومركزها تدمر ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ٧٩ تاريخ ١٩٤٧/٦/٣٠ المتضمن ملاك وزارة الصحة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار:

مادة ١ - تحصل الرسوم الجمركية والرسم القبضي على الأصناف المدرجة في الجدول المرافق وفقاً للفئات الواردة فيه بدلاً من الفئات الواردة في الجدول حرف (١) من التعريفة الجمركية ومن الفئات الواردة في المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٩٥٩) سبتمبر ١٩٥٩

جمال عبد الناصر

رقم البندا	بيان الأصناف	وحدة التحصيل	نقطة الرسم القبضي	نقطة الرسم
٢١٠	غم جمرى :			
١	ـ غم خام بابيه الاقاسيت	١٠٠ ك.ق.	١٠٠	٪٨
ب	ـ غم جمر (كوك)	ـ	ـ	٪١
ج	ـ غم مكثل (فوالب أو كورانج)	١٠٠ ك.ق.	١٦٠	٪٨
٦٣٢	ـ ظهر خام عادي وهماتيت واسبيجل	ـ	ـ	٪١
٦٣٣	ـ خايط خام حديدية وحديدية معدنية	ـ	ـ	٪١

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم رقم (١١) الصادر في ١٩٥٥/١٢ المتضمن نظام أعمال التجنيد في الإقليم السوري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١١٥ الصادر في ١٩٥٣/١٠/٥ المتضمن قانون خدمة العلم في الإقليم السوري ؛

وعلى المرسوم رقم ١١ الصادر في ١٩٥٥/١٢ المتضمن نظام أعمال التجنيد في الإقليم السوري ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛